الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
بلديـــــة جندوبـــة
ح م

محضر جلسة
دورة استثنائية للنيابة الخصوصية للبلدية
المنعقدة بتاريـــخ 20 ماي 2014

يوم الثلاثاء 20 ماي 2014 وعلى الساعة الخامسة مساءا، عقدت النيابة الخصوصية لبلدية جندوبة دورة استثنائية بقصر البلدية .

وقد أشرف على هذه الجلسة السيد سفيان بالشيخ معتمد جندوبة نيابة عن السيد والي جندوبة وترأسها السيد الصادق بلعيفة عضو النيابة الخصوصية وحضرها من أعضاء النيابة الخصوصية السيدات والسادة :

- جوهر التريكي : رئيس النيابة الخصوصية
- المهدي بوسليمي : كاهية الرئيس ورئيس الدائرة البلدية الهادي بن حسين
- توفيق الخميري : مساعد ورئيس لجنة العمل التطوعي
- منصف عيادي : مساعد ورئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسرة
- فتحي الخزري : مساعد ورئيس لجنة الشباب والرياضة والثقافة
- منى مرزوقي : مستشارة ورئيسة لجنة الشؤون الإدارية والمالية
- فوزي الشيحي : مستشار ورئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة
- عبد الستار خميري : مستشار ورئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- رضا المحسني : مستشار ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية
- يوسف السعيدي : مستشار.
- خالد العياري : مستشار
- ليلى نموشي : مستشارة
- لطفي الورغي : مستشار
- رضا الماجري : مستشار
- لعروسي زكري : مستشار

وتغيبت عن الجلسة بعذر كل من :

- السيدة وفاء المرزوقي : مستشارة
- السيدة مديحة السلطاني : مستشارة

وحيث حضر ستة عشر عضوا من جملة الأعضاء المباشرين والبالغ عددهم ثمانية عشر فقد توفر النصاب القانوني لعقد الجلسة وأمسك السيد الناصر بوقرة الكاتب العام للبلدية كتابة الجلسة .

افتتح الجلسة السيد جوهر التريكي رئيس النيابة الخصوصية فرحب في مستهلها بالسيد سفيان بالشيخ معتمد جندوبة كما رحب بكافة الحاضرين. ثم وضع الجلسة في إطارها فذكر أن النيابة الخصوصية تعقد اليوم دورة استثنائية للنظر في تعيين معوض لرئيس النيابة الخصوصية إثر صدور قرار عن السيد وزير الداخلية يقضي بإيقاف السيد جوهر التريكي رئيس النيابة الخصوصية عن مباشرة مهامه لمدة ثلاثة أشهر بداية من 2014/05/12. وقدم السيد رئيس النيابة الخصوصية عرضا مفصلا عن القرار وحيثياته مؤكدا انه تقلد المسؤولية بتكليف من إئتلاف واسع من المنظمات الجهوية والأحزاب السياسية وانه أدى مهمته بشرف وأمانة وأنه لم يبخل بقطرة من عرقه ولا دقيقة من وقته ولا ذرة من جهده في سبيل خدمة بلدية جندوبة ومتساكنيها. لكن بطانة السوء أوعزوا إلى السيد والي جندوبة ليقدم تقريرا غير منصف بني عليه السيد وزير الداخلية قراره المذكور.

وطبقا للفصل 58 من القانون الأساسي للبلديات فإن هذه الجلسة يترأسها أكبر الأعضاء سنا وطبقا لذلك تولى السيد الصادق بلعيفة رئاسة الجلسة.

في بداية كلمته رحب السيد الصادق بلعيفة بالسيد سفيان بالشيخ معتمد جندوبة وبكافة الحاضرين وأوضح أن النيابة الخصوصية ببلدية جندوبة تعقد هذه الدورة الإستثنائية لانتخاب معوض للسيد جوهر التريكي رئيس النيابة الخصوصية الذي تم إيقافه عن مباشرة مهامه لمدة ثلاثة أشهر بمقتضى قرار صادر عن السيد وزير الداخلية مؤرخ في 12 ماي 2014 . وطبقا للفصل 66 من القانون الأساسي للبلديات، ونظرا لاستقالة المساعد الأول بالنيابة الخصوصية، فإن هذه الأخيرة مطالبة بانتخاب أحد المساعدين لتعويض رئيس النيابة الخصوصية في كامل وظائفه لمدة ثلاثة أشهر بداية من 12 ماي 2014 .

اثر ذلك فسح السيد رئيس الجلسة المجال لتدخلات الأعضاء فكانت على النحو التالي :

- السيد رضا الماجري : تساءل عن سبب غياب السيد الوالي عن هذه الجلسة الذي كان من المفترض أن يحضر ليفسر للنيابة الخصوصية الحيثيات التي إبنى عليها قرار السيد وزير الداخلية خاصة وأن من أهم هذه الحيثيات تقرير السيد الوالي المؤرخ في 03 أفريل 2014. وأضاف السيد رضا الماجري أن هذا القرار هو قرار سياسي بإمتياز لأنه يخدم أجندا سياسية ولا يخدم أبدا مصلحة بلدية جندوبة وتمنى السيد رضا الماجري على السيد الوالي أن ينأى بنفسه عن الصراعات السياسية وان يبقى على نفس المسافة من كافة الأطياف السياسية ولا يناصر طرف ضدّ آخر خاصة عندما يكون هذا الطرف يتكون من أزلام النظام البائد .

وختم السيد رضا الماجري تدخله بالقول انه شخصيا يرفض انتخاب معوض للسيد جوهر التريكي ويتمسك به رئيسا للنيابة الخصوصية .

- السيد فتحي الخزري: رحب بالسيد المعتمد وأضاف بان أعضاء النيابة الخصوصية هم من خيرة أبناء جندوبة فمنهم المعلم ومنهم الأستاذ ومنهم الطبيب ومنهم المحامي ومنهم المهندس إضافة إلى سجلهم النضالي الناصع وحبهم اللامتناهي لخدمة الصالح العام وخاصة بمدينة جندوبة وقد سعوا خلال تقلدهم لمهامهم إلى تحقيق أملهم في النهوض بهذه البلدية التي عانت الإهمال والتهميش لعقود متتالية شأنها في ذلك شان المناطق المحرومة . وقد نجحت النيابة الخصوصية في تحقيق الكثير من أهدافها غير أن القائمين بالحملة ضدها كان صوتهم أعلى رغم أنهم من أذناب النظام البائد والتقت مصالحهم مع مصالح تجار السياسة الذين أيقنوا بحياد النيابة الخصوصية واستقلاليتها فسعوا بكل السبل إلى حلها.

وأضاف السيد فتحي الخزري أن النيابة الخصوصية تعرضت إلى جملة من العراقيل منذ توليها مهامها ولم تجد المساندة لا من سلطة الإشراف الجهوية ولا من أعضاء المجلس التأسيسي وأن السيد رئيس النيابة الخصوصية عمل في ظروف صعبة ووصل به الحد إلى التعرض إلى التهجم بمكتبه من طرف عامل بلدي بالسب والشتم والقذف العلني ويتعرض مستشار بلدي إلى التهديد بالضرب في مكتب الكاتب العام للبلدية ويحال العامل على مجلس التأديب فيحكم ببراءته ولا ينال أية عقوبة تأديبية. ومع ذلك واصل السيد رئيس النيابة الخصوصية عمله بصبر وثبات خدمة للصالح العام فلما شرع في جني ثمار جهده من خلال المشاريع التي بدأت تبرز للعيان تم توقيفه عن مباشرة مهامه. إنها مفارقة عجيبة تدل على أن الماسكين بخيوط اللعبة الخفية يعرفون ماذا يفعلون وتساءل السيد فتحي الخزري لماذا لم يعقد السيد والي جندوبة جلسة مع النيابة الخصوصية لمناقشة الإشكاليات ومعالجتها في كنف الحوار والتعاون والتكاتف والتآزر الذي تحتاجه بلادنا في هذه المرحلة من تاريخها خاصة وان السيد الوالي قال خلال إشرافه على جلسة بالبلدية إثر تسلمه مهامه أنه سيكون عضوا من أعضاء النيابة الخصوصية . وسيكون السند القوي لها ولكنه منذ تلك الجلسة لم نسمع له صوتا . فلماذا أخلف وعده ولماذا تنكر للنيابة الخصوصية؟.

واختتم السيد فتحي الخزري تدخله بقوله أن القرار مؤلم ومؤسف ومحزن لكل عضو من أعضاء النيابة الخصوصية لأنه مس من كرامتهم وخدش إعتزازهم بإنتمائهم للثورة خاصة وأن هذا القرار صدر عندما تصدر أذناب التجمع المنحل المشهد السياسي والإعلامي وقاموا بوقفة إحتجاجية أمام قصر البلدية بمشاركة آخر كاتب عام للجنة التنسيق التجمع بجندوبة وقالوا للنيابة الخصوصية "ديقاج" .

- السيد رضا المحسني : تحدث عن إختلافه مع السيد رئيس النيابة الخصوصية في عديد التصرفات والقرارات لكن بالتأمل في حيثيات القرار يستشف وجود خلفيات أخرى غير الواردة به أدت إلى إصداره خاصة عندما يكون صدوره اثر حملة شنها مجموعة من التعساء وأذناب النظام البائد وتساءل السيد رضا المحسني إذا كانت عديد الإدارات الجهوية منكوبة وعشرات المشاريع معطلة وولاية جندوبة مازالت

غارقة في تخلفها فلماذا كل هذا التركيز على النيابة الخصوصية ولماذا تقديم رئيس النيابة الخصوصية كبش فداء؟.

- السيد المهدي بوسليمي : أكد أن القرار بني على أسباب غير حقيقية وأن النيابة الخصوصية تعمل في انسجام وبشكل تشاركي وإذا فشلت فالفشل ينسب للجميع وليس للسيد جوهر التريكي وحده وطلب السيد المهدي بوسليمي من السيد المعتمد إعلام السيد الوالي أن المنظمات الجهوية بجندوبة مساندة لموقف النيابة الخصوصية وأنها جميعا ترفض إهانة أي جندوبي بهذه الطريقة وأنها بلغت موقفها هذا إلى السيد وزير الداخلية والى السيد رئيس الحكومة وما على السيد الوالي إلا تحمل مسؤوليته في هذا المجال باعتباره منبع القرار الذي أصدره السيد وزير الداخلية .

- السيد فوزي الشيحي: قال أن أخطاء النيابة الخصوصية ناتجة عن عملها وعن جهدها وهي منسجمة رغم ما يشاع عن عدم إنسجامها لان الإختلاف في الرأي والنقاش الساخن لا يعني مطلقا عدم الانسجام وأضاف أن أعضاء المجلس التأسيسي من نواب الجهة هم مصيبة انضافت إلى مصائب جندوبة ذلك أن النيابة الخصوصية حاولت في أكثر من مرة تشريكهم في تحمل أعباء التنمية بالمنطقة البلدية ولكنهم كانوا سلبيين وتعاملوا بتعال كبير بل أن أحدهم حدد موعدا لبعض أعضاء النيابة الخصوصية لمقابلتهم بتونس وعندما ذهبوا إليه لم يجدوه وعندما هاتفوه وجدوا هاتفه مغلق ولم يكلف نفسه مشقة الاعتذار أو التبرير. واختتم السيد فوزي الشيحي كلمته بالتأكيد على ان البلدية هيأت الأرضية لانجاز عدد هام من المشاريع وشرعت في تنفيذها فكيف تسلم النيابة الخصوصية ثمرة جهدها إلى غيرها.

- السيد توفيق الخميري : تساءل في بداية مداخلته قائلا : هل يعقل أن يأتي اذناب التجمع لمقر البلدية ويقولوا للنيابة الخصوصية "ديقاج" ؟ وطالب السيد توفيق الخميري بلجنة مختصة من وزارة الداخلية للتحقيق في الإدعاءات التي انبنى عليها قرار السيد وزير الداخلية وأضاف أن مشاريعنا انطلقت ولن نسمح لغيرنا أن يقطف ثمار جهدنا.

وختم تدخله بقوله لن نتخلى عن رئيس النيابة الخصوصية السيد جوهر التريكي الذي تولى مهامه بتوافق واسع وبدعم خاص من المنظمة العريقة الاتحاد العام التونسي للشغل .

- السيدة منى المرزوقي : لاحظت أن التقصير إن وجد فهو تقصير جماعي فلماذا يقع استهداف رئيس النيابة الخصوصية ؟ وأضافت أن موقف السيد نجيب خبوشي والي جندوبة لا يليق بالوالي لأنه لم يتعامل مع النيابة الخصوصية بنزاهة ولم يمد يده إليها لمساعدتها على تجاوز الإشكاليات ثم يساهم في حملة مهاجمتها من خلال تقريره الموجه إلى السيد وزير الداخلية بتاريخ 03 أفريل 2014.

وأضافت أن الذي يتزعم الحملة على النيابة الخصوصية هو زوج فنية بالبلدية صاحبة إخلالات عديدة طالبت النيابة الخصوصية الأولى والثانية بالتحقيق فيها فكان الرد العنيف من زوجها للحيلولة دون الهدف.

- السيدة ليلى النموشي: قالت أن الوضعية انتقالية وهذا القرار جاء في الوقت الخطأ لأنه لم يراع هذه الوضعية بل تعامل مع بلدية جندوبة على أنها في وضع عادي وطبيعي وغير خاضعة للظروف الانتقالية التي تمر بها البلاد .

وأضافت أن هذا القرار فسح المجال واسعا للتأويلات والى تاريخنا النضالي ولاحظت أن غياب الانسجام دليل قوة وليس دليل ضعف ولو ارتكب رئيس النيابة الخصوصية اخلالات حقيقية وجدية لكنا أول من تصدى له.

- السيد خالد العياري : ذكر بالزيارة الأولى والأخيرة التي أداها السيد نجيب خبوشي والي جندوبة إلى قصر البلدية اثر تعيينه على رأس ولاية جندوبة والتي قدم فيها عديد الوعود لكنه أخلف وعده ولم يحفظ نصحيتنا له.

- السيد عبد الستار الخميري : تحدث عن المرارة التي خلفها القرار في حلق كل عضو من أعضاء النيابة الخصوصية إذ انه صدر عندما كانت النيابة الخصوصية ورئيسها منغمسين في تنفيذ مشاريع تعبيد الطرقات والتنوير العمومي وتهيئة فضاء الانتصاب واقتناء معدات النظافة.

واثر النقاش وتبادل الرأي على النحو الذي سلف بسطه أجمع أعضاء النيابة الخصوصية على أن السيد جوهر التريكي يتمتع بالكفاءة المطلوبة ويتميز بنزاهته وشفافية تصرفاته ونظافة يده واستقامة سلوكه وهي ميزات كانت حلما قبل الثورة فأصبحت اليوم واقعا نراه بأعيننا .

وتبعا لذلك صادقت النيابة الخصوصية بالإجماع على رفض تعيين معوض للسيد جوهر التريكي رئيس النيابة الخصوصية وطالبته برفع قضية استعجالية لدى المحكمة الإدارية لطلب توقيف القرار الصادر عن السيد وزير الداخلية.

وفي مداخلته قال السيد معتمد جندوبة انه يتفهم مشاعر الغضب لدى أعضاء النيابة الخصوصية وانه سيرفع ما دار بالجلسة إلى السيد الوالي لإحاطته علما بما دار فيها.

وفي الختام أعلن السيد الصادق بلعيفة عن انتهاء أشغال الدورة الاستثنائية ورفعت الجلسة في حدود الساعة الثامنة ليلا.

جندوبة في : .....

رئيـــس الجلســـة

الصادق بلعيفة